الحوكمة العالمية والقانون :
دراسة في ثلاثية القانون ، الحوكمة والعولمة

أ. بن بعطوش فؤاد طارق
ماجستير في القانون الخاص
قسم الحقوق- جامعة باتنة 1 (الجزائر)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إدراك الترتيبات القانونية في مرحلة الحوكمة العالمية وفق الشروط الجديدة التي توفّرهـــا التطوُّرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الراهنة. ولهذا سوف نقوم بكشف التحوُّلات التي طرأت على مفهوم الحوكمة وانتقاله من المستويات القومية والدولاتية الدولية إلى المستويات العالمية المجتمعية، وتداعيات ذلك على الترتيبات القانونية الناشئة والمحددات الأساسية لمفهوم القانون غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الإنتاج القانوني بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحوكمة في المجتمع. ولهذا سوف نقوم بكشف التحوّلات التي طرأت على الظّاهرة المعيارية بعد موجات العولمة وعودة السوق كنظام ضبطي عالمي، ومقارنة الوضعية الحالية بالظروف المشابهة في نهاية القرن 18 من جهة، والظّروف التي أنتجتها دولة الرّفاه من جهة أخرى، وذلك من أجل استخلاص الإطار العام للإنتاج والتطبيق المعياريين في مرحلة ما بعد الدولة.

Abstract:

The aim of this article is to provide a perceptions and features of legal arrangements in global governance period based on the contemporary political, economic, social and cultural transformations. In order to do this, I want to demonstrate the transformations of governance from statist and international to global and societal levels, and the implications of this movement on legal arrangements and the basic determinant of the concept of non state law, in order to construct the general frame of legal production process in addition to the actual structure of governance system of society. I want to demonstrate the transformations of the normative phenomenon after the globalization waves and the return of the market as a global regulatory regime, and compare the contemporary situation with the comparable circumstances in the end of the 18 century on one hand, and with that of the welfare state on the other hand, in order to conclude with the general frame of the normative production and enforcement in post state area.

مقدمة :

يشكّل موضوع المعيارية لفترة ما بعد الدولة أهم مجال يمكن البحث فيه والانشغال به، نظرا للتطورات الجذرية التي عرفتها الظاهرة المعيارية في هذه الفترة من جهة، وما يمثله النظام الدولاتي من أهمية بالنسبة للمشروع الدولاتي لمرحلة الحداثة أو لمختلف فعاليات المجتمع من جهة أخرى، حيث أن الدولة "كمؤسسة المؤسسات"، عملت على بناء منظومة معيارية خاصة، وقامت بفرضها على المنظومات المعيارية لمختلف فعاليات المجتمع. لكن عند حديثنا عن الظاهرة المعيارية لما بعد الدولة فإننا نلحظ شكا لإمكانيات تشكُّل نظام معياري بدون دولة، نظرا للتأثير الكبير الذي مارسته القيم الدولاتية في تأطير الحياة العامة والخاصة لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، غرست إيمانا لا يدعو للريب في استحالة وجود حياة من دون الدولة، خاصة مع تزامن تطوُّر هذه القيم مع مجموعة من الأطر العلمية والثقافية الدولاتية في إطار مشروع الحداثة.

إن الظواهر الملاحظة تؤكد وجود أشكال لهذه الحياة يمكن أن تكون بديلا للمشروع الدولاتي، وأن الدولة كحقيقة مطلقة تنفي كل أشكال التفكير في غيابها، قد أصبحت مجرد سردية شغلت بال الإنسان وحجبت عنه السرديات الأخرى. لقد قامت موجات العولمة والخصخصة كظواهر واقعية تجريبية، والمدارس النقدية والتفكيكية كتأملات فكرية وفلسفية، بطرح العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية إطالة حياة حقيقة الدولة وكل كيان يدعي المركزية و اليقين. وعلى أساس هذه التساؤلات يمكن الانشغال بإعادة تشكيل "عالم جديد" تكون الدولة فيه مجرد فاعل من الفواعل، قد لا يرق تأثيرها مستويات ودرجات قد تنافس تأثيرات فواعل غير دولاتية أخرى.

إن منظور الحوكمة العالمية، وما يلحقه من ترتيبات عالمية في شتى المجالات، يمكن أن يكون في وضعية تناقضية من جراء الهدف الذي تصبو إليه الحوكمة العالمية كمنظور تحليلي أو كممارسة اجتماعية واقعية. إن هذا الهدف قد كان نتيجة مباشرة لعالم ما بعد العولمة، وكمخرج لهذه الظاهرة التي أصبحت حقيقة معطاة لا مفر منها، من أجل حوكمة وضبط السلع العمومية العالمية والحفاظ على المصلحة العامة العالمية، ولهذا أصبح من الواجب البحث عن إطار موحد يشمل كل الموروث والحاضر والمستقبل الإنساني في شكل مجتمع ما بعد دولاتي عالمي. لكن من جهة أخرى فإن هذا الإطار الوحدوي العالمي قد يهدد التنوُّع المميز للحيويات المحلية التي تنشّطه، وفي نفس الوقت سوف ينفي صفة التعدد كصفة طبيعية لا يمكن التنكر لها. إن هذه الطبيعة المتناقضة لمفهوم الحوكمة العالمية تهدد إمكانية الوصول إلى مشاريع عالمية للضبط القانوني، بسبب المنظورات الوحدوية العالمية التي تحول دائما الهيمنة على تعددية الفواعل المحلية.

إن الفهم الجيد لعمليات الانبثاق سوف يؤكّد لنا أن نشوء البُنى الشاملة والكلية، ما هو إلا نتيجة للسلوكات التي تنتهجها الحيويات المحلية، فالاعتراف بالتعدد وتدعيمه هو السبيل الوحيد لتصميم نماذج للحوكمة لعالم ما بعد العولمة. إن الإشكالية التي يتضمنها هذا البحث تتمحور حول التساؤل التالي: هل يمكن تصوُّر ترتيبات قانونية في ظل الحوكمة العالمية؟ كيف يمكن التوفيق بين الطبيعة الوحدوية للحوكمة العالمية كمشروع عالمي، والطبيعة التعددية التي تميّز الحيويات التحتية التي تساهم في نشوء القانون؟

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور الحوكمة العالمية في مجال القانون، والتطرق لمفهوم الحوكمة العالمية وأبعاده، والترتيبات القانونية التي توفّرها شروط الحوكمة العالمية بالنظر إلى التغيرات الجذرية التي عرفتها نظرية القانون، والتي تندرج في اتجاهين أساسيين: أولا في شكل ترتيبات قانونية ناتجة عن تأثير القانون في شبكات الحوكمة العالمية، والتي يمكن أن تكون في إطار تجزُّؤ أو تهجين القانون، ثانيا، في شكل ترتيبات قانونية ناتجة عن تأثير شبكات الحوكمة العالمية في القانون، يمكن أن تكون في إطار التحوُّل من الخطابات الشمولية إلى الخطابات الشمولية الجديدة أو في إطار النشاط خارج القانون.

المبحث الأول: الترتيبات القانونية الناتجة عن تأثير القانون في شبكات الحوكمة العالمية

على اعتبار أن الذات الشبكية ذاتية التنظيم هي المحرك الأساسي لكل تطوُّر اجتماعي، سياسي وقانوني، فإنها تعمل على إظهار مختلف الخيارات المتاحة للسلوكات الممكنة لنشوء البُنى الشاملة للقانون ما بعد الدولة، على اعتبار التفاعلات الشبكة لمختلف العقد والقمم لهذه الذات. إن الاقتران الممكن في حالة الذات الشبكية ذاتية التنظيم، أي في حالة تعدد الاستقلاليات الاجتماعية، يمكن أن يكون وفق سيناريوهين أساسيين، أولا في حالة ما إذا كانت هذه الاستقلاليات الاجتماعية في شكل اقتران بنيوي حر وغير مقيّد مع المنطق الاقتصادي، وهنا سوف نشهد سيناريو تجزؤ القانون، أما في حالة وجود اقتران ضيق ومتحكم فيه بين هذه الاستقلاليات والمنطق الاقتصادي، فإننا سوف نشهد سيناريو تهجين القانون.

أولا: تجزُّؤ القانون

إن أول سيناريو يواجه القانون ما بعد الدولة هو ابتعاده عن المنطق الاقتصادي التقليدي بصورة مطلقة لصالح التوقعات المعيارية لمختلف العقلانيات في المجتمع، وتجزئته بصورة واسعة جدا تجزءا قطاعيا ليس إقليميا، والابتعاد عن كل مفاهيم الوحدة المعيارية التي عرفها القانون في إطار الدولة القومية إلى مفهوم التصادم بين القطاعات، العقلانيات والخطابات في المجتمع.

لكن يمكن الأخذ بالمعيار الحاسم لهذا التجزؤ الأصيل الذي أصاب القانون وهو إمكانية وقدرة الحقول الاجتماعية المختلفة على التشكيل التلقائي للمعايير، والتي تستخدم كمصادر للقانون، وعلى هذا الأساس فإن استقلالية أي نسق اجتماعي تظهر من خلال وجود آليات لإنتاج المعايير مستقلة عن النظام المعياري الدولاتي.

إن العلاقة السببية لتجزؤ القانون وتجزؤ المجتمع المعاصر تؤكّد على أن هذا التجزؤ لا يمثّل تصادما لمعايير قانونية ونزاعات سياسية فقط، ولكنه يتواجد في التناقضات بين العقلانيات المختلفة والممأسسة داخل المجتمع، والتي لا يمكن للقانون التقليدي، الإنساني، الاقتصادي والدولاتي أن يحلها، بل تتطلب مقاربة قانونية جديدة يمكن تعريفها بأنها مقاربة تصادم المعايير الاجتماعية. في هذا الإطار يلخّص Gunther Teubner هذه الأطروحة بقوله أن تجزؤ المجتمع العالمي هو تجزؤ راديكالي أكثر من أي منظور اختزالي آخر– سياسي، قانوني، اقتصادي أو ثقافي. إن التجزؤ القانوني هو انعكاس عابر لتجزؤ المجتمع العالمي متعدد الاتجاهات...، وأي تطلع لوحدة معيارية للقانون العالمي مشئومة منذ البداية بالفشل، حيث أن ما وراء المستوى الذي يمكن أن يحل النزاعات مراوغة كاملة في كل من القانون العالمي والمجتمع العالمي، ولهذا يجب أن نتوقع تجزءا قانونيا مكثفا...، ونحن لا نستطيع أن نقهر هذا التجزؤ القانوني، وفي أفضل الأحوال، يمكن أن نصل إلى توافق معياري ضعيف ما بين مختلف الجزيئات، وهذا مرتبط بقدرة قانون النزاعات لتأسيس منطق شبكي متخصص يمكن أن يحدث اقترانا حرا طليقا بين الوحدات المتصادمة[1].

في إطار تجزؤ القانون المعاصر سوف نتوجه إلى ترسيم لفرضيات العالم القانوني الأخرى البعيدة عن القانون الدولاتي تحت ما يسمى بـ Non state Law، والتي تمتد جذورها لتبلغ عدة مراحل في تطورها، يلخّصها Marc Hertogh في ثلاثة مراحل أساسية تماشيا مع كتابات Bronis Malinovski وخاصة كتابه المعنون بـ: (1926) Crime and custom in sauvage society، الذي يفنّد من خلاله أطروحات مدارس الأنثروبولوجيا القانونية التي كانت لا تعترف في وقته بوجود القانون في المجتمعات البدائية.

ثانيا: تهجين القانون

إن التحليلات السابقة الخاصة بتجزؤ القانون تؤكد بالنسبة لآخرين تحوله نحو التهجين، من خلال اقتران بنيوي ضيق متحكم فيه مع المنطق الاقتصادي. إن الخطابات الاجتماعية المختلفة، والتي كانت سلفا خاضعة للمنطق السياسي العمومي، وبعد تحولها إلى القطاع في إطار تحول العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، حيث تمت متاجرة خواصها في الإنشاء العفوي للمعايير وتم تحويل عقلانيتها الخاصة إلى عقود تجارية، ومؤسساتها إلى منظمات ربحية، وهذا بحكم أن السببين الرئيسيين لتحولات المنظومة السياسية والقانونية وهما: الخصخصة والعولمة، قد تم تفعليها على أساس اقتصادي فقط. على أساس أولا، أن العولمة تمثل مفهوما اقتصاديا بحتا بعيدا عن كل أبعاد سياسية، ومتقدما عن كل الأشكال الاجتماعية والثقافية[2]، وبحكم أيضا الأهمية القصوى التي يكتسيها المنطق الاقتصادي في التطور الاجتماعي والسياسي، ثانيا، وبحكم سياسات الخصخصة التي انتهجتها معظم الدول والحكومات فقد تم تحويل مسارها في مواجهة الأنساق الجزئية الاجتماعية من هيمنة سياسية/دولاتية/عامة إلى هيمنة اقتصادية/تسويقية/خاصة، وتم إعادة هذه الأنساق إلى النقطة التي بدأت منها، فهي لم تنتقل سوى من صيغ قديمة لسوء التوافق والتوليف إلى صيغ جديدة تحمل نفس النزعة الشمولية للصيغة القديمة. حيث أن أيديولوجية الخصخصة قد ساهمت حقا في نقد وتفكيك التمييز العام والخاص، لكن دون إعادة إزاحته عن طريق تقديم التقسيم القديم كخيار مؤسساتي وحيد مطروح، وبهذا نظر إلى الخصخصة كمجرد حركة لتعزيز الكفاءة من البيروقراطيات العامة الصلبة إلى الأسواق الحيوية، مما أدى بآخرين إلى تصور نماذج تعاقدية للفعل العمومي والفضاء السياسي والقانوني.

إنه في هذه الحالة أين يتم فهم خاطئ لسياق القانون في مواجهة الأنساق الاجتماعية المستقلة، فإن الاقتران البنيوي الضيّق لهذه الأنساق الاجتماعية مع الاقتصاد سوف ينحصر في مجرد إعادة صورة الموقع المهيمن للسياسة الممأسسة على حساب كافة المجتمع التي لاحظناها في المرحلة الدولاتية الحداثية، لكن تكون الهيمنة للمنطق الاقتصادي. حيث أنه في حالة النزاع مثلا فإن المحاكم تكون لها نظرة ضيقة حول هذه الأنساق وذلك من خلال مصفاة قانون العقد، حيث أنها تستلم معلومات حول هذه النشاطات بلغة التكاليف/العائد، وعلى هذا الأساس فإن كل نسق اجتماعي جزئي سوف يصفى أولا باتجاه البعد الاقتصادي، نفقات المعاملة ويقدم إلى القانون لفض النزاع، مما يخلق تشويها للعلاقة الاجتماعية لأن الكثير من المعلومات حول الأنظمة الاجتماعية سيتم فقدها بسبب إعادة بنائها تحته الشروط الاقتصادية. إن إشكالية التجزؤ المحيرة للقانون السابقة الذكر تجرنا إلى البحث عن وحدة القانون في ظل هذه الذات الشبكية، وهنا يجب أن نؤكد الخطأ الذي وقعت فيه مختلف العلوم بصورة انفرادية من أجل حسم هذا الإشكال، حيث أنها تسند وحدة القانون إلى إحدى البناءات الاجتماعية المكونة له، فهو إما أن يقتصد أو يقنن أو يعطى له بعدا اجتماعي[3]، لكن هذا الخطأ يمكن تصنيفه على أساس أنه يقدّم امبريالية بيمنهجية(Imperial Interdisciplinarity) تحاول إعطاء قراءات من زاوية علمية واحدة وتتجاهل الطبيعة متعددة المستويات والاتجاهات للممارسات القانونية ما بعد الدولاتية[4]، فعلى النقيض من ذلك يجب على النظرية الاجتماعية ألا تتجه إلى الأخذ باتجاه واحد من هذه الاتجاهات بل يجب أن تهتم بتعدد الاتجاهات الاجتماعية للقانون في زيّ عبر منهجي. فالطبيعة الهجينة للقانون تجد سندا لها في الاختلافات الهرمونيطيقية(Hermeneutic) للسياقات الاجتماعية المختلفة، حيث أنه لا يوجد معنى واحد للقانون يمكن تمديده إلى كل الحدود الهرمونيطيقية التي نعرفها، والمعنى الكلي للقانون هو دائما منتج بشكل نسبي وتفاضلي فقط في إعادة البناء المتبادلة للسياقات الاجتماعية المختلفة باللغات المختلفة وبالخطابات المختلفة كذلك. إن عملية إعادة بناء العقد تكمن في الملاحظة المتبادلة التي تخلق ضمن الاتفاق القانوني فضاء خياليا لتمثيل الحقائق التي تكون مناسبة من وجهة نظر قانونية (الحقائق الاقتصادية والإنتاجية)، وفي الوقت نفسه ينشأ فضاء من الالتزامات القانونية والعمليات الإنتاجية في الصفقات الاقتصادية، وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يتم إلا من منظور عوامل التكلفة، توقعات الربح، الحقوق

والخيارات الاقتصادية المتعلقة بالملكية، ثالثا وإلى السطح يظهر فضاء تخيلي يخص إعادة بناء الموارد الاقتصادية والالتزامات القانونية ضمن العقد المنتج [5].

إن الطبيعة الهجينة للقانون ما بعد الدولة تجبرنا على إعادة بنائه وفق هذه الطبيعة المغايرة للطبيعة الوحدودية التي كان يتميز بها في إطار المقاربة الدولاتية، في الوقت المعاصر بأن القانون أولا، لا يعتبر كمجرد تصحيح هامشي لصفقة اقتصادية معينة، بدلا من ذلك فإن القانون ينظر إليه ككيان مشكّل من ديناميكيات وحيويات متعددة، ومهمة القانون في هذا المجال ليست مجرد التعديل وفق منظور اقتصادي، بل الموازنة بين النزاعات لمجموعة من السياقات الاقتصادية وغير الاقتصادية، السياسية وغير السياسة، العامة والخاصة، ثانيا، فإن العلاقة غير الاقتصادية للقانون لا يمكن تصفيتها ومن ثم تشويهها عنى طريق العملية السياسية، وهذا الشكل المشوه يُترجم في شكل سياسات قانونية معينة نجدها في ممارسات القانون في ظل دولة الرفاه[6]، ولهذا فإن القانون يجب أن يعود دائما ومباشرة إلى مبدأ التشكيل العفوي للقيم الذي تتمتع به الأنساق الاجتماعية، ليدخل القانون وحيوية الأنساق الاجتماعية في إطار شكل من أشكال التعلم يمكن أن نسميه التعليم عن طريق الترقب المشترك[7]، أو حتى يمكن أن ندمج مقاربة القانون في السياق، التي تتعدى النظريات الكلاسيكية الكبرى -الوضعية القانونية، نظرية القانون الطبيعي والواقعية القانونية- وذلك من أجل الوقوف على خصائص متشابهة في إطار مجموعات وتوليفات مختلفة متغيرة ومختلفة الظروف.

المبحث الثاني: الترتيبات القانونية الناتجة عن تأثير شبكات الحوكمة العالمية في القانون

إن النموذج المقترح في هذا البحث يؤكد على فرضية أن القانون ما هو إلا منتوج للتفاعلات الاجتماعية بين شبكات الحوكمة المعاصرة، وعلى هذا الأساس سوف نركّز على تأثيرات الذات الشبكية ذاتية التنظيم باعتبارها الذات المحرِّكة لأية عملية معيارية، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن القانون ما بعد الدولة يجب أن يقوم بإرضاء كل نسق اجتماعي يمثل عقدة واحدة من عقد الشبكة، غير أن هيمنة عقدة واحدة من هذه العقد على عمليات التواصل مع القانون ما بعد الدولة، يمكن أن تؤدي إلى تصوُّرات نيوشمولية(Neototalitarianism)، سواء ما تعلق الأمر بهيمنة خطاب اجتماعي معين، على القانون، أو نفي هذا الأخير مع طرف مجموع الخطابات كنتيجة للقوة المعيارية لها، التي أضعفت المعيارية القانونية.

أولا: من الخطابات الشمولية إلى النيوشمولية

إن احتمالات تطوُّر بنية القانون ما بعد دولة الرفاه يمكن أن تتطور نحو إعادة توليفات قديمة، والتي أدت إلى الأزمة النظرية والتطبيقية لهذا الحقل نحو توليفات جديدة بنفس الأخطاء التي عرفتها التوليفات القديمة. في دولة الرفاه الحديثة فقد تجنبت تهديم استقلالية مختلفة العقلانيات الاجتماعية، لكنها عملت على خلق علاقة تبعية عن طريق اقترانها البنيوي المغلق والمتشدد إلى النظام السياسي والإداري، حيث يتم توجيه اتصالات العقلانيات الاجتماعية بمحيطها الاجتماعي عن طريق النظام السياسي بشكل خاص، هذا النظام الذي يحاول بمحيطها الاجتماعي عن طريق النظام السياسي بشكل خاص، هذا النظام الذي يحاول دائما ضبط اتصالاتها الخارجية بطريقة حيث تبقى دائما في إطار التأثير السياسي فقط، مما أدى إلى نوع من الذرائعية القانونية، والتي مثلت أهم خاصية عرفها الضبط القانوني لدولة الرفاه[8]، بينما الإثارة المباشرة للقطاعات الأخرى للمجتمع تختزل وتراقب عن طريق العمليات السياسية، والمشاكل الاجتماعية تترجم أولا لقضايا الأساسي والوحيد لأية عملية ضبط مجتمعي حسب التقليد الكلسني(نسبة إلى Hans Kelsen)، وبهذا طورت نظرية القانون الإداري فقها خاصا للضبط الذاتي للقطاع العام، والذي يراعي منطق مختلف القطاعات ويشكل القانون العام وفقا لذلك[9].

إذن، وعلى هذا الأساس فقد كان التأثير السياسي هو العامل الحاسم حتى في عمليات الخصخصة التي عرفتها الخدمات العمومية من جراء تدخل العقلانية السياسية كمشكلة للنظام العمومي، وعدم الكفاءة الاقتصادية والعجز المهني الذي نتج عن هيمنة البيروقراطية التدرجية على عمليات الضبط السياسي والاجتماعي[10]، إن انتقائية العملية السياسية والإدارية التي تصفي تواصلات خدمات دولة الرفاه مع باقي/المجتمع، وتجعلهم أكثر حساسية إلى إشارات السياسة أكثر من أي شيء آخر في المجتمع، إلى درجة كبيرة، فقد خنقت التقدم في هذه الحقول الثقافية وأدى إلى هذا الثمن الناتج عن اقتران متشدد للسياسات الإدارية[11].

لكن هل أنه بعد هذه الوصفية ما بعد الكارثية، تم تدارك هذه الإساءة في التوليفة بين الأنظمة والنشاطات؟ يبدو أنه تم تبني توليفات جديدة لكنها تسيء فهم العلاقة بين الأنساق الاجتماعية المستقلة من جديد، وعلى أساس، فإننا انتقلنا من نظام شمولي لخطاب سياسي عمومي، إلى نظام شمولي جديد، يعبر عن هيمنة خطابات اجتماعية شمولية ولا يعبر عن العقلانية الداخلية لكل خطاب: إن مساعي هيمنة شمولية جديدة تظهر من خلال مجموعة من الظواهر التجريبية الملاحظة في الأشكال و الترتيبات القانونية لما بعد الدولة، أين تظهر مجموعة من القوى الشمولية الجديدة استطاعت أن توفر شروط هيمنتها على المجتمع ما بعد الدولاتي، و أبرز مثال على ذلك الخطاب السياسي والاقتصادي الجديد. إن مفهوم القانون الإداري العالمي، والذي يمثل تطورا لمساهمات علماء القانون في جامعة New York وقانونيين إيطاليين، والعديد من الإداريين والمشتغلين في الساحة الدولية، هذا المفهوم الذي يهتم أساسا بتحليل التشكيلة القانونية للوحدات الإدارية العالمية، وتحديد كيفيات وضع هذه الوحدات في إطار القانون، وتفحص مستوى المساءلة داخل هذه الوحدات.

وبهذا، فإن نظرية القانون الإداري العالمي والشفافية ومقاييس الحوكمة الجيدة تعتبر مدخلا لتحليل ودراسة العولمة القانونية، وإجابة مباشرة لظهور مفهوم الحوكمة العالمية ونهاية الدولة القومية[12]، إن أعطاء هذا المفهوم الأخير بعدا سياسيا عموميا (الحوكمة العالمية) يتطلب البحث عن قانون يساهم في الإبقاء على هذا الطابع العمومي، رغم أنه جاء بعد سقوط مفهوم الدولة القومية، واعتبار هذا القانون قانونا ما بعد الدستور الدولاتي واستجابة لانتشار الأنظمة الضبطية العالمية[13].

لقد أكّد اتجاه نظري معتبر هذه الصفة العمومية الدولاتية للحوكمة العالمية ما بعد الدولة القومية في إطار الدولة العالمية والديمقراطية العالمية والالتزام بالمسلمة الكانطية للحوكمة الذاتية عن طريق بناء برلمان عالمي وحكومة عالمية مثال على ذلك نجد ميثاق الأمم المتحدة ومؤسساتها. في نفس الاتجاه، يمكن الحديث عن المنطق الدولاتي، لكن ليس في صورته الثابتة الصارمة كما في حالة الدولنة العالمية، لكن في إطار المفهوم الشبكي للوحدات الحكومية غير الممركزة. تمثل الحوكمة العالمية من خلال شبكات الحكومة سياسة عامة جيدة للعالم وسياسة خارجية جيدة للولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وكل الدول النامية التي تريد المشاركة في العمليات الضبطية العالمية والتي تحتاج إلى تقوية قدراتها للحوكمة المحلية[14].

تشير هذه الشبكات الخاصة بالحوكمة إلى الترتيبات المرنة، التعاونية العابرة للحدود بين الوحدات الحكومية كالوكالات، البرلمانات، الإدارات...، في شكل إدارة عالمية عن طريق:(1) المنظمات الدولية الرسمية، (2) الترتيبات التعاونية للفعل الجماعي بين الكيانات الضبطية القومية الرسمية، (3) الهيئات الضبطية القومية في إطار الاتفاقات، الشبكات وكل مظاهر الأنظمة التعاونية، (4) ترتيبات هجينة ما بين الحكومات والقطاع الخاص، (5) المؤسسات الخاصة ذات الوظائف الضبطية[15].

إن هذا التهافت اليوتوبي على تعدي فكرة الدولة القومية لمساحة عالمية شاملة، لكن بنفس منطق ومفاتيح المقاربة الدولاتية السياسية العامة الكلاسيكية، قد أدى إلى إعادة صياغة منطق الهيمنة السياسية والمساعي الشمولية بدواعي المصلحة العامة الدولية[16]، مما أدى إلى نتائج عكسية لمثل هذا الضبط القانوني الدولاتي ما بعد الدولة القومية، فالكثير يتحدثون عن أمركة القانون أو دولنته, كما أن اعتبار مجال الانترنيت كمجال عمومي يعبّر عن فضاء للضبط العمومي في إطار مفهوم القانون الإداري العالمي هو مجرد مساعي هيمنة سياسية لدول معينة لاحتلال هذه المجالات غير الإقليمية[17].

إن مبادئ القانون الإداري العالمي تحاول ضبط واقع جديد لكن بمفاتيح تقليدية، فهي لم تستطع أن تستغني عن الإرث الدولاتي للنظرية القانونية على مستوى نظام القانون العام، وتحاول تعدي حقيقة الواقع الحالي الذي يعطينا إشارات واضحة عن نهاية الدولة، وظهور مساحات جديدة للفعل السياسي, أين يمكن أن تكون الدولة هي الأولى ويكن مع آخرين، فنظام الحوكمة الحالي يمكن أن يعطينا قيما ديمقراطية وتعبيرا عن المصلحة العامة أو السلعة العمومية[18]، لكن بعيدا عن الأنطولوجيا الدولاتية التقليدية، فالحوكمة الشاملة والعالمية تعبر عن مفهوم جديد لا يستند إلى الموروث الدولاتي، كما هو مؤكد في فقه القانون الإداري العالمي، ولهذا ذهب منظروه إلى تبيين المهمة الأساسية لهذا القانون وهي إثبات الديمقراطية والمساءلة على المستوى العالمي، رغم أن الدولة ليست مسؤولة عن مثل هذه القيم، ولا تتحقق بإرادتها، وإنما بإرادة كل الفواعل على كل المستويات، الحوكمة العالمية المجتمعية، الصحية، الأمنية والبيئية.

كذلك تظهر مساعي هيمنة الخطاب الاقتصادي خاصة بعد مرحلة الخصخصة التي عرفها القطاع العام في مختلف دول العالم، وموجة العولمة خاصة الاتجاه الذي أكد عليه إجماع واشنطن للعولمة الاقتصادية النيوليبرالية فوق القومية الخاصة[19].

إن أصحاب هذا الاتجاه يؤيدون مفهوم القانون فوق القومي والحوكمة فوق القومية، الذين يركزان على دور الفواعل غير الدولاتية في عملية الحوكمة المجتمعية[20]، فبعد هذه الموجات من التغيير تم تحرير العقلانية الداخلية للأنساق الاجتماعية المختلفة من اقترانها المضيق والمحدد للسياسة والبيروقراطية الإدارية، وظهرت اتجاهات تنادي بنزع صفة الدولاتية عن كل مظاهر الضبط القانوني، وتبنّي أفكار Eugen Ehrlich عن القانون المجتمعي. لقد أثبت هذا الاتجاه، وهو إساءة التوليفة الثانية، إن ما حصل هو مجرّد انتقال من هيمنة سياسية إلى الاستقلالية الخاصة للأنساق الاجتماعية، وإنما الصلات البنيوية المضيقة إلى السياسية والمنطق العام استبدلت بالصلات الضيقة بنفس الطريقة إلى الاقتصاد والمنطق الخاص، والنظر إلى القانون كبديل لفهم النظام الاجتماعي[21]، وبهذا أصبحت المؤسسات الأساسية للقانون خاصة العقد والملكية هي المهيمنة على عمليات الضبط الاجتماعي[22].

إذن، وثانية فإن الاستقلالية العملية للأنساق الاجتماعية لم تمس، لكن الذي حصل هو أن اتصالها مع باقي المجتمع أصبح يمر عبر مصفاة الآليات الاقتصادية، فكل المؤسسات التي كانت تحكم الخدمات العمومية قد تحولت إلى مؤسسات اقتصادية، توجه عن طريق الآليات النقدية والسوق التنافسية، وبهذا وبعد موجة التغير التي أتت ضد عدم كفاءة التوليفات المساءة لسيادة الدول على الفعاليات المجتمعية، فإن موجة الخصخصة والعولمة قد خلقت توليفات مسيئة جديدة بين النشاطات الاجتماعية ونظامها الاقتصادي العقلاني.

إذن، وعلى هذا الأساس، فإن نشوء مثل هذه التوليفات السيئة من جديد سيولد مقاومة من الحيوية الداخلية للأنساق الاجتماعية المستقلة، وفي المدى البعيد، فإن مجموعة من الصراعات البنيوية سوف تظهر مسألة مدى قدرة التغيرات المؤسساتية على الإجابة عن هذه التوليفات الجديدة.

إنه من الصعب إنكار الدور الذي لعبه النسق الاقتصادي في التحولات الراهنة. إلا أن هذا الدور قد تطور إلى مرحلة الشذوذ والأصولية، نظرا للمغالطات المفاهيمية التي اكتنفت مفهوم الاقتصاد في حد ذاته، حيث أن إسهامات Karl Polanyi قد بيّنت الخلل الذي ارتُكب من خلال تبنّيه لمفهوم الاقتصاد الجوهري بدل الاقتصاد الشكلي، الذي هيمن على الفكر الليبرالي الرأسمالي ونفى بذلك إمكانية تحليل أي نظام خارج الحلقة الليبرالية، خاصة بعد هيمنة الرأسمالية الاقتصادية العالمية، والتوليفات المسيئة التي ارتكبتها ثانية[23]، حيث إن العولمة حسب تفسير الأنثروبولوجيا الاقتصادية لـ Polanyi قد خلقت حركة مضاعفة في علاقة المجتمع بالسوق، فمن ناحية وعلى أساس تبنية مفهوم السوق المضبوط ذاتيا أو غير المتضمن في المجتمع، فإنه وبعد العولمة الاقتصادية، وتحرير السوق من السيطرة الاجتماعية والسياسية (عدم تضمين الاقتصاد) كحركة أولى، فإن حركة مضادة مزدوجة من خلال إعادة فرض الإشراف والرقابة السياسية على السوق من أجل حماية مصالح المجتمع[24].

إن هذا الإشكال الذي يشكله النسق الاقتصادي يمكن تعديه من خلال تبني مفهوم الاقتصاد الجوهري. وإعادة مفهوم الاقتصاد خارج مفهوم الاقتصاد الليبرالي، هذا المفهوم الذي لا يشترط لا الخيار العقلاني ولا شروط الندرة، وإنما يركز على حقيقة أن الأفراد أو المجموعات هم متأثرين بيئتهم، إن Polanyi يرى بأن المعنى الجوهري يركز على كيفية تكيف المجتمع مع بيئته وكيف يواجه احتياجاته الاقتصادية، إن مفهوم الاقتصاد بهذا المعنى لا يفرق بين المجتمعات المسيطرة من طرف السوق الحديثة، والمجتمعات قبل الصناعية غير الغربية غير الليبرالية، حيث أن السوق ما هو إلا بناء اجتماعي ومتضمن في المجتمع وليس مستقلا عنه.

إن العودة إلى المفاهيم ما قبل صعود فكرة الدولة القومية للاقتصاد هي الكفيلة بفهم الخطاب الاقتصادي الحالي للعولمة، وفهم ظروف التحكم فيه، وذلك لتعدي الفهم الخاطئ للاقتصاد وفق مفهوم أدم سميث لليد الخفية كمفهوم متعالي أدى إلى سلعنة العلاقات الاجتماعية واعتبارها ذات طبيعة اقتصادية خلافا لطبيعتها الحقيقة والانتقال من مفهوم الإنسان الاقتصادي إلى الإنسان الاجتماعي ذي الأبعاد الثقافية والتطورية.

ثانيا: النشاط خارج القانون

السيناريو الأخير لتأثيرات البناءات الاجتماعية على القانون ما بعد الدولة هو سيناريو الهيمنة الكلية للعقلانية الاجتماعية على العقلانية القانونية، وهذا يظهر من خلال هيمنة فعاليات المجتمع المدني على حساب النسق السياسي والنسق الاقتصادي الذين أثبتا خلال السيناريوهين الأول والثاني، إذن ففي إطار ضعف القانون في التطور مع التغيرات الاجتماعية، فقد ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي تحاول في إطار هذا الفهم الحرج لحدود القانون أن تنتج مجموعة من الأدبيات التي تشجع ما يسمى النشاط خارج القانون [25].

وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى هذا السيناريو على أنه مجموعة تفاعلات اجتماعية في غياب الدولة، ومدى قدرة هذه التفاعلات على تحقيق النظام الاجتماعي في إطار المجتمع الفوضوي الحالي الذي يمثل هيمنة واضحة للنسق السياسي الإداري والنسق الاقتصادي. في هذه الحالة سوف نشهد هيمنة للأنساق الاجتماعية في مجموعها على حساب النسق القانوني الجزئي من خلال خلط التفسيرات خارج القانونية مع التبريرات القانونية ودمج خارج القانون في إطار البديهيات القانونية[26].

إن هذا التوجه يمثل إحياء لفعاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية عن طريق ترقية مجال خارج القانون لضبط المجتمع وتحقيق النظام الاجتماعي، وهذا ناتج أساسا عن حالة من الضعف التي تميز السلطة الدولاتية مما يحتم ظهور مجموعة من الأنظمة المعيارية كبدائل لضبط المجتمع، ومنه ظهور مفهوم البيمعيارية(Internormativity)، وما قد يؤدي إليه من صراع بين مختلف هذه الأنظمة، فكل مجموعة اجتماعية تعمل إنشاء مجموعة من المعايير والقيم،

وتحاول - من خلال مفهوم النظام الخاص بها- تنظيم وضبط سلوك أعضائها من جهة، وعلاقاتها الخارجية مع المجموعات الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية.

إن هذا الانحياز لصالح مفهوم الضبط الاجتماعي الذاتي ناتج أساسا عن ثنائية الضبط الصاعد والضبط النازل وفق تصوّر Hayek، فالأول يمثل المقاربة الخاصة لشبكة التعهدات ما بين الأشخاص بفعل التطور المتزايد للمعايير العرفية، أما الثاني فيمثل المقاربة الوضعية الدولاتية للتخطيط المركزي. وبفعل تطور مفهوم مهيمن للتنظيم في عالم مُعولم لا يقبل التجزيء، فإن مفهوم الضبط الذاتي أصبح يلعب دورا هاما في الحوكمة العفوية للمجتمع، المفهوم الذي يشمل مجموعة كبيرة من الترتيبات والتنظيمات الخاصة بدون اللجوء إلى القواعد القانونية للأنظمة الدولاتية والقواعد المفروضة، بما يعني النشاط وفق منطق الإرادة الخاصة وليس كإجابة على القيود الخارجية. أما عملية الضبط العام للمنظومة الخارجية فتتم وفق المبدأ العام للعفوية، الذي يحدد بنية منظمة ذاتيا، معقدة وغير مبنية وغير نهائية، قائمة على أساس الاختيار الثقافي في القواعد[27].

إن ما نلاحظه الآن، ومع اعترافنا الأكيد بوجود أشكال قانونية خارج التقليد الدولاتي كانت متزامنة أو سابقة للظهور عن قانون الدولة القومية سواء من حيث الإنتاج المعياري أو من حيث تطبيق القواعد الآمرة[28]. إن ما نلاحظه الآن خليط جديد وغريب لعمليات عفوية ومنظمة، ميزتها الخصوصية عكس القانون العرفي التقليدي أنه عكست عمليات صنع المعايير العفوية والمنظمة التي كنا نعرفها قبل الآن، فمن جهة نلاحظ تشكيل وتنظيم ووضعنة متزايدة، مقابل عفوية وتجزؤ وفوضوية متزايدة من جهة أخرى.

إذن، وعلى هذا الأساس فإن الأخذ بعين الاعتبار لعفوية الضبط الذاتي لمختلف الأنساق الاجتماعية من جهة، والتنظيم الاجتماعي لمرحلة ما بعد الحداثة المتميز بالتفاضل الاجتماعي على أساس وظيفي لمجموعة من الأنساق الاجتماعية من جهة أخرى، هو الكفيل لفهم طبيعة الضبط القانوني لمرحلة ما بعد الدولة القومية، وليس هيمنة مجموع الخطابات الاجتماعية على الخطاب القانوني، أو محاولة تفسير الخطاب القانوني عن طريق تحليل الخطابات الاجتماعية.

من ناحية النظرية القانونية، فإنه لا مجال للفصل بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي، مادامت عملية الضبط القانوني تعتمد على العفوية والتنظيم في آن واحد، وعليه فإننا نشهد عودة للمداخل الشكلية والوظيفية لكن بصيغ جديدة، فالهجوم الشكلي الجديد على الضبط القانوني هو متمم لتفضيل وظيفي جديد للضبط على تدخل الدولة يحدد دور القانون والدولة من خلال التفويض الوحيد لتسهيل الاستقلالية الفردية[29].

خاتمة :

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يتضح أن معالم جديدة بدأت في الظهور لتشكل نظرية جديدة لمفهوم الترتيبات القانونية للحوكمة العالمية تتعدى الأبعاد والقيم الدولاتية التي دأبت على تبنيها النظرية القانونية في مرحلة الحداثة الدولاتية.

لقد تبيّن من خلال تحليل عناصر النظرية القانونية الجديدة أن مفهوم الضبط القانوني تحول نحو ضبط اجتماعي تعددي يستجيب مع التعددية الاجتماعية التي تميّز المجتمع، بطريقة تسمح بالتعبير عن كل الفعاليات الاجتماعية وما تحمله من قيم ومعايير مختلفة ومتعددة. من جهة أخرى، فقد تبيّن أن مفهوم العدالة الذي يستجيب مع هذه التعددية الاجتماعية لابد أن يكون اجتماعيا بعيدا عن مفاهيم العدالة الدولاتية ومبادئها، التي لم تعد تصلح مع الشروط الجديدة التي وفّرتها موازين القوى في الحوكمة المعاصرة. إن التعددية الاجتماعية التي تميّز مجتمع ما بعد الحداثة لابد أن تُترجم في جوانبها المعيارية في شكل تعددية قانونية جديدة، تعبر عن التعددية المعيارية للمجتمع، بشكل لا تعيد فيه

مظاهر الهيمنة المعيارية التي عرفها المجتمع في مرحلة الحداثة الدولاتية. ويمكن التعبير عن هذه التوجهات الجديدة في عدة مقاربات قانونية من أبرزها المقاربات التجاوبية والانعكاسية.

إن الانشغال المباشر الناتج عن مثل هذه الأطروحات، هو إشكالية مستقبل الدولة لمرحلة ما بعد الدولة، والترتيبات التي يمكن أن تقوم عليها. إن المنطق المابعدي المتبنى في هذا البحث، والذي لا يقبل منطق الاختزال، يمكن أن يشير إلى مابعدية متواصلة (Post Continuum)، قد لا تحيل إلى أفكار ثابتة، لا يمكن أن توضّح معالم "العالم الجديد"، وإنما تضعه في سياقات انسيابية تبحث دائما عن الحقيقة. إن التطوُّرات التي يمكن أن تتجّر عن تبني نظرية قانونية غير دولاتية جديدة يمكن أن تصل إلى حد التحوُّل المعرفي، وما يستدعيه من قيم جديدة وتصوُّرات جديدة كذلك، والتي لا يمكن أن تكون إلا تصوُّرات للعالم الواقعي الذي نعيش فيه، والذي أكدت كل الأطروحات أنه عالم شبكي.

الهوامش :

1. Andrea Fischer Lescano and G. Teubner, Regime-Collision: the vain search for legal unity in the fragmentation of global law, Michigan Journal of International Law, Vol.29, Summer 2004, p 1004
2. Gunther Teubner, Breaking Frames, Economic Globalization and the Emergence of Lex Mercatoria, European Journal of Social Theory, Vol.5, n°2, 2002, p 214
3. نشاهدها أكثر في حركة "التحليلات الاقتصادية للقانون"
4. Gunther Teubner, In the Blind Spot: The Hybridization of Contracting, Theoretical Inquiries in Law,Vol.8, n°1, 2007, p 54
5. Gunther Teubner, op.cit, p 55
6. Gunther Teubner, The Transformation of Law in the Welfare State,in, Gunther Teubner (ed.), Dilemmas of Law in the Welfare State, De Gruyter, Berlin/New York 1985, pp 3-10
7. Gunther Teubner, After Privatisation? The Many Autonomies of Private Law, Current Legal Problems, Vol.51, 1998, p 421
8. Mauro Zamboni, Law and Politics, A Dilemma for Contemporary Legal Theory, Springer-Verlag, Berlin, 2008, pp 132-134
9. Rachel Vanneuville, Le droit administratif comme savoir du gouvernement? René Worms et le Conseil d'Etat devant l'Académie des sciences morales et politiques au début du 20e siècle, Revue française de science politique, vol. 53, n°2, avril 2003, p 220
10. Wolf Heydebrand, Process Rationality as Legal Governance: A Comparative Perspective, International Sociology, Vol.18, n°2 , 2003, p 329
11. Gunther Teubner, After Privatisation, op.cit, p 404
12. Stefano Battini, The Globalization of Public Law, European Review of Public Law, Vol.18, n°1, 2006, pp 27-49
13. Sabino Cassese, Administrative law without the state? The challenge of global regulation, International Law and Politics, Vol.37, 2005, p 670 and 687
14. Kenneth Anderson, Squaring the circle? Reconciling sovereignty and global governance through global government networks, Harvard Law Review, Vol.118, 2005, p 1263
15. Benedict Kingsbury, Nico Krisch, Richard B. Stewart, The emergence of global administrative law, Law and Contemporary Problems, Vol.68, Summer/Autumn 2005, p 20
16. Alfred C. Aman, Globalization, democracy, and the need for a new administrative law, UCLA Law Review, Vol.49, 2002, pp 1687-1716
17. Paul Schiff Berman, Cyberspace and the state action debate: the cultural value of applying constitutional norms to private regulation, University of Colorado Law Review, Vol.71, 2000, pp 1282-1289
18. Janet Newman, Rethinking 'The Public' in Troubled Times: Unsettling State, Nation and the Liberal Public Sphere, Public Policy and Administration, Vol.22, n°1, pp 27-47
19. Larry Cata Backer, Economic globalization ascendant : four perspectives on the emerging ideology of the state in the new global order, Berkeley La Raza Law Review, Vol.17, n°1, 2006, pp 103-106
20. Peer Zumbansen, Transnational law, in, Jan M. Smits (ed.), Elgar encyclopedia of comparative law, Edward Elgar, UK, 2006, pp 738-754

21. Robert Wai, Transnational private law and private ordering in contested global society, Harvard International Law Journal, Vol.46, n°2, Summer 2005, p 471
22. Peer Zumbansen, The Law of Society: Governance Through Contract, Indiana Journal Global Legal Studies, Vol.14, Issue 2, Summer 2007, pp 191-233
23. Ronaldo Munck, Globalization and Contestation: A Polanyian Problematic, Globalizations, June 2006, Vol.3, n°2, pp 175-186
24. Beverly J. Silver and Giovanni Arrighi, Polanyi's Double Movement: The Belle Époques of British and U.S. Hegemony Compared, Politics & Society, Vol.3, n°2, June 2003, pp 240-243
25. Orly Lobel, The paradox of extralegal activism: critical legal consciousness and transformative politics, Harvard Law Review, Vol.120,2007, p 02
26. Michael Steven Green, Legal revolutions: six mistakes about discontinuity in the legal order, North Carolina Law Review, Vol. 83, 2005, pp 105-127
27. Corentin De Salle, Fin de l'histoire et légitimité du droit dans l'œuvre de F. A. Von Hayek, Revue française de science politique, Vol.53, n°1, février 2003, p 129
28. Bruce L. Benson, Enforcement of Private Property Rights in Primitive Societies: Law without Government, The Journal of Libertarian Studies, Vol.11, n°1, 1989, p 21
29. Peer Zumbansen, Law after the Welfare State: Formalism, Functionalism, and the Ironic Turn of Reflexive Law, The American Journal of Comparative Law, Vol. 56, 2008, p 777

قائمة المراجع:

Aman, Alfred C., Globalization, democracy, and the need for a new administrative law, UCLA Law Review, Vol.49, 2002, pp 1687-1716

Anderson, Kenneth, Squaring the circle? Reconciling sovereignty and global governance through global government networks, Harvard Law Review, Vol.118, 2005, pp 1255-1312

Backer, Larry Cata, Economic globalization ascendant : four perspectives on the emerging ideology of the state in the new global order, Berkeley La Raza Law Review, Vol.17, n°1, 2006, pp 141-168

Battini, Stefano, The Globalization of Public Law, European Review of Public Law, Vol.18, n°1, 2006, pp 27-49

Benson, Bruce L., Enforcement of Private Property Rights in Primitive Societies: Law without Government, The Journal of Libertarian Studies, Vol.11, n°1, 1989, pp 1-26

Berman, Paul Schiff, Cyberspace and the state action debate: the cultural value of applying constitutional norms to private regulation, University of Colorado Law Review, Vol.71, 2000, pp 1263-1310

Cassese, Sabino, Administrative law without the state? The challenge of global regulation, International Law and Politics, Vol.37, 2005, pp 663-694

De Salle, Corentin, Fin de l'histoire et légitimité du droit dans l'œuvre de F. A. Von Hayek, Revue française de science politique, Vol.53, n°1, février 2003, pp 127-166

Green, Michael Steven, Legal revolutions: six mistakes about discontinuity in the legal order, North Carolina Law Review, Vol. 83, 2005, pp 105-127

Heydebrand, Wolf, Process Rationality as Legal Governance: A Comparative Perspective, International Sociology, Vol.18, n°2, 2003, pp 325–349

Kingsbury, Benedict, Nico Krisch, Richard B. Stewart, The emergence of global administrative law, Law and Contemporary Problems, Vol.68, Summer/Autumn 2005, pp 15- 61

Lescano, Andrea Fischer and Gunther Teubner, Regime-Collision: the vain search for legal unity in the fragmentation of global law, Michigan Journal of International Law, Vol.29, Summer 2004, pp 999-1046

Lobel, Orly, The paradox of extralegal activism: critical legal consciousness and transformative politics, Harvard Law Review, Vol.120, 2007, pp 937-988

Munck, Ronaldo, Globalization and Contestation: A Polanyian Problematic, Globalizations, June 2006, Vol.3, n°2, pp 175-186

Newman, Janet, Rethinking 'The Public' in Troubled Times: Unsettling State, Nation and the Liberal Public Sphere, Public Policy and Administration, Vol.22, n°1, pp 27-47

Silver, Beverly J. and Giovanni Arrighi, Polanyi's Double Movement: The Belle Époques of British and U.S. Hegemony Compared, Politics & Society, Vol.3, n°2, June 2003, pp 325-355

Teubner, Gunther, In the Blind Spot: The Hybridization of Contracting, Theoretical Inquiries in Law, Vol.8, n°1, 2007, pp 51-71

Teubner, Gunther, Breaking Frames, Economic Globalization and the Emergence of Lex Mercatoria, European Journal of Social Theory, Vol.5, n°2, 2002, pp 199-217

Teubner, Gunther, After Privatisation? The Many Autonomies of Private Law, Current Legal Problems, Vol.51, 1998, pp 393-424

Teubner, Gunther, The Transformation of Law in the Welfare State, in, Gunther Teubner (ed.), Dilemmas of Law in the Welfare State, De Gruyter, Berlin/New York 1985, pp 3-10

Vanneuville, Rachel, Le droit administratif comme savoir du gouvernement? René Worms et le Conseil d'Etat devant l'Académie des sciences morales et politiques au début du 20e siècle, Revue française de science politique, vol. 53, n°2, avril 2003, pp 219-235

Wai, Robert, Transnational private law and private ordering in contested global society, Harvard International Law Journal, Vol.46, n°2, Summer 2005, pp 471-486

Zamboni, Mauro, Law and Politics, A Dilemma for Contemporary Legal Theory, Springer-Verlag, Berlin, 2008

Zumbansen, Peer, Law after the Welfare State: Formalism, Functionalism, and the Ironic Turn of Reflexive Law, The American Journal of Comparative Law, Vol. 56, 2008, pp 769-808

Zumbansen, Peer, Transnational law, in, Jan M. Smits (ed.), Elgar encyclopedia of comparative law, Edward Elgar, UK, 2006, pp 738-754

Zumbansen, Peer, The Law of Society: Governance Through Contract, Indiana Journal Global Legal Studies, Vol.14, Issue 2, Summer 2007, pp191-233